



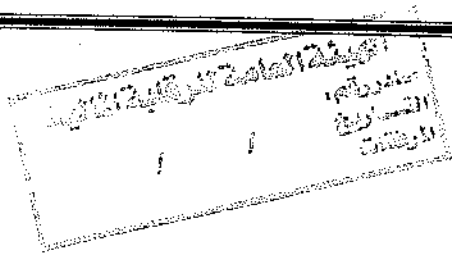
نشرة الاكتتاب العام في وثائق  
صندوق استثمار بنك قطر الوطني الأهلي الثاني ذو العائد  
الدوري التراكمي بالجنيه المصري "توازن"

# توازن

*Tawazon*

## محتويات النشرة

تعريفات هامة	البند الأول:
مقدمة وأحكام عامة	البند الثاني:
تعريف وشكل الصندوق	البند الثالث:
هدف الصندوق	البند الرابع:
مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة	البند الخامس:
السياسة الاستثمارية للصندوق	البند السادس:
المخاطر	البند السابع:
المستثمر المخاطب بالنشرة	البند الثامن:
أصول وموجودات للصندوق / أصول الصندوق و إمساك السجلات	البند التاسع:
الجهة المؤسسة للصندوق والإشراف على الصندوق	البند العاشر:
مراقبي حسابات الصندوق	البند الحادي عشر:
مدير الاستثمار	البند الثاني عشر:
شركة خدمات الإدارة	البند الثالث عشر:
أمين الحفظ	البند الرابع عشر:
الاكتتاب في الوثائق	البند الخامس عشر:
جماعة حملة الوثائق	البند السادس عشر:
استرداد و إعادة بيع الوثائق	البند السابع عشر:
الاقتراض لمواجهة طلبات الاسترداد	البند الثامن عشر:
التقييم الدوري	البند التاسع عشر:
أرباح الصندوق والتوزيعات	البند العشرون:
وسائل تجنب تعارض المصالح	البند الحادي والعشرون:
الإفصاح الدوري عن المعلومات	البند الثاني والعشرون:
إنهاء الصندوق والتصفية	البند الثالث والعشرون:
الأعباء المالية	البند الرابع والعشرون:
الإقتراض بضمان وثائق الاستثمار	البند الخامس والعشرون:
أسماء وعناوين مسئولي الاتصال	البند السادس والعشرون:
إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار	البند السابع والعشرون:
إقرار مراقبي الحسابات	البند الثامن والعشرون:
إقرار المستشار القانوني	البند التاسع والعشرون:



## البند الأول: تعريفات هامة

**القانون:** قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ وتعديلاته.

**اللائحة التنفيذية:** اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥، الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣، وفقاً لآخر تعديل لها بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤

**الهيئة:** الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية.

**صندوق الاستثمار:** وعاء استثماري مشترك يأخذ شكل شركة مساهمة ويهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة بالنشرة ويديره مدير استثمار مقابل أتعاب

**إكتتاب عام:** طرح أو بيع وثائق استثمار للجمهور من قبل الجهة المؤسسة للصندوق ويفتح باب الإكتتاب بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر نشرة الإكتتاب في صحيفتين صباحيتين واسعتي الإنتشار.

**الأطراف ذوي العلاقة:** كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر مدير الاستثمار، أمين الحفظ، البنك المودع لديه أموال الصندوق، مراقبي الحسابات، المستشار القانوني، شركة خدمات الإدارة، شركات السمسرة، لجنة الإشراف، المستشار الضريبي، الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق، أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى أي طرف من الأطراف السابقة، بالإضافة إلي أي حامل وثائق تتجاوز ملكيته ٥% من صافي أصول صندوق الاستثمار.

**القيمة الصافية للوثيقة:** هي نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق والتي يتم احتسابها في نهاية كل يوم عمل مصرفي والتي يتم الإعلان عنها طوال أيام الأسبوع من خلال كل فروع الجهة المؤسسة بالإضافة إلى الإعلان عنها مرة واحدة إسبوعياً في جريدة يومية صباحية واسعة الإنتشار

**صندوق استثمار مفتوح:** هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق جديدة وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة بمراعاة العلاقة بين أموال المستثمرين ورأس مال الصندوق وعلى النحو الوارد بالمادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة إلى قيده في البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات

**نشرة الإكتتاب العام:** هي الدعوة الموجهة إلي الجمهور للإكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها صندوق استثمار بنك قطر الوطني الأهلي الثاني ذو العائد اليومي التراكمي بالجنبة المصري (توازن) والتي تمت الموافقة عليها وإعتمادها من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية برقم (٣٩٧) بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٠ والممنشورة في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار.

**الإسترداد:** هو حصول المستثمر علي قيمة كل أو بعض الوثائق التي تم الإكتتاب فيها أو المشتراه وفقاً للقيمة الإستردادية المعلنة للوثيقة حيث يقدم طلب الإسترداد حتي الساعة الثانية ظهراً في يوم العمل المصرفي الأول من كل أسبوع لدي أي فرع من فروع بنك قطر الوطني الأهلي علي أن يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها في يوم العمل المصرفي التالي ليوم تقديم طلب الإسترداد طبقاً لنصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الإسترداد طبقاً للشروط الموضحة في النشرة. من هذة النشرة.

١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

١٠٠٠

١١١١



**البيع:**  
هو قيام الصندوق ببيع الوثائق المصدرة أثناء عمر الصندوق إما البديلة للوثائق المستردة أو بهدف زيادة حجم الصندوق في أول أيام العمل المصرفي من كل أسبوع من خلال كافة فروع البنك حتى الساعة الثانية ظهراً.

**الجهة المؤسسة للصندوق:**  
هي بنك قطر الوطني الأهلي وفروعه المختلفة ومراسليه المعتمدين بصفته الداعي لتأسيس الصندوق.

**مدير الاستثمار:** هي الشركة المسؤولة عن إدارة أصول والتزامات الصندوق وهي شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار "ش.م.م."

**مدير محفظة الصندوق:** الشخص المسئول لدى مدير الاستثمار عن إدارة استثمارات الصندوق.

**شركة خدمات الإدارة:** شركة متخصصة تتولى احتساب صافي قيمة أصول صناديق الاستثمار وعمليات تسجيل إصدار واسترداد وثائق استثمار الصندوق، بالإضافة إلي الأغراض الأخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية - الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار بترخيص رقم (٦٠٩) بتاريخ ٢٠١٠/١١/١١

**أمين الحفظ:** هي الجهة المسؤولة عن حفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق - بنك قطر الوطني الأهلي - شركة مساهمة مصرية.

**حصة البنك في الصندوق:**  
هي قيمة الوثائق التي تم الاكتتاب فيها من قبل البنك المؤسس عند فتح باب الاكتتاب والتي يجب ألا تقل عن ٥,٠٠٠,٠٠٠ (خمسة مليون) جنيه مصري مدفوعة نقداً طبقاً للقانون (ويطلق عليها "المبلغ المجنب") أو نسبة ٢% من إجمالي قيمة الوثائق التي يصدرها الصندوق أيهما أكثر.

**حجم الصندوق:**  
هو الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الصندوق والذي لا يجوز أن يزيد عن ٥٠ (خمسين) ضعف حصة البنك في الصندوق، ويشمل حجم الصندوق الجزء المكتتب فيه من قبل البنك المؤسس بالإضافة إلى الجزء المطروح للاكتتاب العام.

**وثيقة الاستثمار:**  
ورقة مالية مصدرة لكل مكتتب في الصندوق تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق، لها قيمة اسمية ثابتة عند الإصدار وهي ١٠٠ جنيه مصري (مائة جنيهات مصرية)، يصدرها الصندوق وي طرحها على الجمهور للاكتتاب فيها ولا يجوز تداولها بالشراء أو البيع بين مالكيها، ويشترك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق.

**الأوراق المالية المركبة ضامنة لرأس المال:**  
هي أوراق مالية تصدرها المؤسسات المالية وتعطي لحاملها عائد مميز في حالة تحقق بعض الظروف المتفق عليها مسبقاً مع ضمان رأس المال وفي حالة عدم تحققها فيرد إلى المستثمر القيمة الاسمية للورقة المالية فقط.

**شهادات الإيداع البنكية:**  
هي أوعية إيداعية تصدرها البنوك وتعطي لحاملها عائد دوري خلال فترة إستحقاقها سواء كانت ثلاثة سنوات أو خمس سنوات بالإضافة إلي حصول حاملها علي القيمة الاسمية لها بعد إنقضاء فترة الإستحقاق أو يتم تجميع العائد ليصرف مع القيمة الاسمية في تاريخ الإستحقاق ولا يحق للشخصيات الاعتبارية - ومن ضمنها صناديق الاستثمار - الاستثمار فيها إلا بعد صدور موافقة البنك المركزي على ذلك.

**أدوات الدخل الثابت:**  
تشمل كافة الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق أصوله باستثناء أسهم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية للشركات المصرية المقيدة في البورصات الأجنبية.

Asset Management

Y N M K



### حامل الوثيقة:

هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي قام بالاككتاب في الوثائق خلال فترة الاككتاب العام (المكتتب) أو شراء (المشترى) الوثائق فيما بعد خلال عمر الصندوق حيث أنه صندوق مفتوح.

### جماعة حملة الوثائق:

الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

### يوم عمل مصرفي:

يقصد به يوم عمل رسمي بالبنوك و البورصة المصرية معاً.

### المصاريف الإدارية:

هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سدادها مقابل فواتير فعلية مثل مصاريف الجهات الرقابية والجهات السيادية.

### المصاريف التسويقية والبيعية:

هي مصاريف التسويق والدعاية والإعلان والتطوير والتدريب.

## البند الثاني: مقدمة وأحكام عامة

١- قام بنك قطر الوطني الأهلي بوصفه الجهة المؤسسة بإنشاء صندوق استثمار بنك قطر الوطني الأهلي الثاني ذو العائد الدوري التراكمي بالجنية المصري (توازن) بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الاستثمارية بالبند السادس من هذه النشرة ووفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن.

٢- قام بنك قطر الوطني الأهلي بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الاستثمار ، شركة خدمات الإدارة ، أمين الحفظ ، مراقبي الحسابات و المستشار الضريبي كما قام البنك بتعيين لجنة الإشراف على أعمال الصندوق طبقاً للقانون وتكون اللجنة مسؤولة عن التأكد من تنفيذ التزامات كل من الأطراف السابق ذكرها.

٣- هذه النشرة هي دعوة للاككتاب العام في وثائق استثمار الصندوق و تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات والمستشار القانوني للصندوق وتحت مسؤوليتهم ودون أي مسؤولية تقع على الهيئة.

٤- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة و المنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر و علي الأخص الأحكام الواردة بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وآخر تعديلاتها والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

٥- أن الاككتاب أو الشراء في وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة وإقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي يتم الإفصاح عنها في البند السابع من هذه النشرة .

٦- تلتزم لجنة الإشراف على الصندوق بتحديث نشرة الاككتاب كل عام على الأقل لهذه النشرة على انه في حالة تغيير أي من البنود المذكورة في النشرة فيجب اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى الأخص الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصاتها الواردة بالبند (السادس عشر ) بالنشرة على أن يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة الرقابية المختصة بذلك.

المركز الرئيسي

يقع في نسخة مطبوعة من نشرة الاككتاب من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.

م.ك. م.ن



٨- في حالة نشوب أي خلاف فيما بين البنك ومدير الاستثمار أو أي من الأطراف التي تقدم خدمات للصندوق أو المكتسبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، فإذا لم تفلح الطرق الودية، يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي علي أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

### البند الثالث: تعريف وشكل الصندوق

**اسم الصندوق:**  
صندوق استثمار بنك قطر الوطني الأهلي الثاني ذو العائد الدوري التراكمي بالجنيه المصري (توازن)

**الشكل القانوني للصندوق:**  
أحد الأنشطة المرخص للبنك بمزاومتها وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠٠٨ والتي تم تجديدها بتاريخ ١١/٥/٢٠١٠ وموافقة الهيئة رقم ٥٠٩ بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٩ على إنشاء الصندوق.

**نوع الصندوق:**  
صندوق مفتوح ذو عائد دوري تراكمي.

**فئة الصندوق:**  
تبلغ عدد الوثائق المصدرة من الصندوق ٢٥٠,٠٠٠ (مائتين وخمسون ألف) وثيقة قيمتها الإسمية ١٠٠ (مائة) جنيه مصري للوثيقة الواحدة.

**مقر الصندوق:**  
العقار رقم ٥ شارع شامبليون، قسم قصر النيل، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

**تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة العامة الرقابة المالية:**  
رقم ٥٠٩ بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٩.

**تاريخ بدء مزاولة النشاط:**  
من تاريخ صدور الترخيص بمزاولة النشاط من الهيئة.

**السنة المالية للصندوق:**  
تبدأ السنة المالية للصندوق من الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تقضى من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى إنتهاء السنة المالية التالية.

**مدة الصندوق:**  
٢٥ (خمسة وعشرون) عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله من قبل الهيئة.

**عملة الصندوق:**  
العملة التي تصدر بها الوثائق هي الجنيه المصري، و التي تعتمد عند تقييم الأصول و الالتزامات وإعداد الميزانية والقوائم المالية، وكذلك عند الاكتتاب في / شراء وثائق الصندوق أو إستردادها وعند التصفية.

**المستشار القانوني للصندوق:**  
الأستاذ / مدحت مصطفى رفعت  
الصفة: مدير الإدارة القانونية ببنك قطر الوطني الأهلي  
العنوان: ١٠ ش طلعت حرب - مبنى أيفرجرين - وسط البلد - القاهرة

ASSOC MANAGERS

m.k

HN





٣- الحد الأدنى لملكية / مساهمة الجهة المؤسسة في الصندوق:  
- اعمالا لأحكام المادة (١٤٢) من اللائحة التنفيذية قامت -الجهة المؤسسة بتخصيص مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ (فقط) خمسة مليون جنيه مصري) كحد ادنى للاكتتاب في عدد ٥٠ ألف وثيقة من وثائق الصندوق بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للوثيقة الواحدة و (يشار إلي هذا المبلغ فيما بعد باسم "المبلغ المجنب" ولا يجوز للجهة المؤسسة استرداد هذا المبلغ قبل انتهاء مدة الصندوق.  
و في جميع الأحوال لا يجوز أن يقل القدر المكتتب فيه من الجهة المؤسسة في الصندوق عن مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (فقط خمسة مليون جنيه مصري) أو نسبة ٢% من إجمالي قيمة الوثائق التي يصدرها الصندوق أيهما أكثر

٤- البنك متلقي طلبات الاكتتاب:  
هو بنك قطر الوطني الأهلي وجميع فروعها المنتشرة في جمهورية مصر العربية ومراسليه المعتمدين.

### البند السادس: السياسة الاستثمارية للصندوق

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في الصندوق في ضوء درجة مخاطر مقبولة تتناسب وطبيعة الصندوق المتوازنة عن طريق التقليل من أثر تقلبات البورصة من خلال سياسة متوازنة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة والاختيار الجيد لمحفظه الأوراق المالية، وسوف يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الاستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وفي هذه النشرة.

#### وسوف يتبع مدير الاستثمار الضوابط الاستثمارية التالية:

##### السياسة الاستثمارية العامة للصندوق:

١. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في أسهم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية وشهادات الإيداع الدولية للشركات المصرية المقيدة في البورصات الأجنبية مجتمعين عن ٦٠% من صافي أصول الصندوق مع مراعاة أي ضوابط تصدر من البنك المركزي بشأن الاستثمار بالعملة الأجنبية
٢. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في أدوات الدخل الثابت المتوسطة وطويلة الأجل مجتمعين عن ٦٠% من صافي أصول الصندوق.

##### السياسة الاستثمارية الخاصة بالأسهم:

١. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في قطاع واحد عن ٢٠% من أصول الصندوق الموجه للأسهم.
٢. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في أسهم خارج أسهم مؤشر EGX 30 عن ١٥% من أصول الصندوق الموجه للأسهم مع مراعاة التحديث الدوري للاستثمارات طبقاً للشركات المكونة للمؤشر.
٣. يتم الاستثمار فقط في أسهم الشركات المصرية سواء المقيدة بالبورصة المصرية أو المقيدة بالبورصات العالمية.
٤. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في أدوات مالية مصدرة بالسوق المصري بالعملة الأجنبية أو شهادات الإيداع الدولية للشركات المصرية المقيدة في البورصات الأجنبية مجتمعين عن ١٥% من أصول الصندوق الموجه للأسهم مع مراعاة أي ضوابط تصدر من البنك المركزي بشأن الاستثمار بالعملة الأجنبية

##### السياسة الاستثمارية الخاصة بالسندات:

١. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في سندات الشركات عن ٢٥% من أصول الصندوق الموجه لأدوات الدخل الثابت مع الالتزام بحد أدنى - BBB للتصنيف الائتماني أو ما يعادلها عند الشراء على أن يكون التصنيف من إحدى شركات التصنيف الائتماني المعتمدة من قبل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩، وتلتزم لجنة الإشراف بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغير في التصنيف الائتماني للسندات أو صكوك التمويل التي يستثمر فيها الصندوق.
٢. إمكانية الاستثمار حتى ١٠٠% من أصول الصندوق الموجه لأدوات الدخل الثابت في السندات الحكومية.

##### السياسة الاستثمارية الخاصة بالأوراق المالية المركبة ضامنة رأس المال:

١. لا يجوز الاستثمار في الأوراق المالية المركبة ضامنة رأس المال إلا بعد الحصول علي موافقة كتابية من البنك المؤسس، وذلك في حدود ١٠% من أصول الصندوق الموجه لأدوات الدخل الثابت كحد أقصى

٢٤  
H W





## ٢. مخاطر غير منتظمة:

مخاطر الاستثمار في ورقة مالية معينة، تشمل المخاطر التي تنتج عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات و يؤثر سلباً على شركات تلك القطاع. وهذه المخاطر يمكن تجنبها بتنوع مكونات محفظة استثمار الصندوق والاستثمار في شركات و قطاعات مختلفة وعدم التركيز في قطاع واحد واختيار شركات غير مرتبطة.

## ٣. المخاطر الناتجة عن تغير سعر الفائدة:

المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عائد الصندوق. وسوف يتم التحوط لها عن طريق القياس المستمر لسعر الفائدة ومدى تأثيره في حالة ارتفاع سعر الفائدة وتنوع الأصول المستثمرة بين الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير إلى الحد الذي يتلاءم مع درجة المخاطرة المقبولة، بالإضافة إلى إتباع الإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الاستفادة منها.

## ٤. مخاطر الائتمان (عدم السداد):

المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الإسترادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ استحقاقها و بذلك تكون الجهات المصدرة للورقة المالية قد تخلفت عن الدفع. ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة للسندات وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للاستثمار في شركة واحدة. بالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق لن يستثمر إلا بعد التأكد من الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف إئتماني بالحد الأدنى المقبول.

## ٥. مخاطر السيولة:

مخاطر عدم تمكن الصندوق من تسيل أيًا من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقد نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسيله. وسوف يتم التعامل مع هذا الخطر عن طريق الاستثمار في أسهم الشركات النشطة وأدوات النقد ذات السيولة والاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية.

## ٦. مخاطر تقلبات سعر الصرف:

المخاطر الخاصة بالاستثمارات بالعملة الأجنبية وتتحقق عند انخفاض أسعار صرف تلك العملات أمام الجنيه المصري. وسيتم معالجة تلك المخاطر عن طريق متابعة مدير الاستثمار المستمرة لأسعار الصرف، بالإضافة إلى إن نسبة الاستثمار في الأوراق المالية بالعملة الأجنبية لا تزيد عن ١٥% من صافي أصول الصندوق الموجهة للأسهم طبقاً لما ورد بالسياسة الاستثمارية.

## ٧. مخاطر التضخم:

تعرف أيضاً بمخاطر قوة الشراء وهي المخاطر الناشئة عن زيادة معدل التضخم بنسبة تفوق العائد المتوقع من الأصول المستثمر فيها بما يفقد المال المستثمر قوته الشرائية بمرور الوقت. ويتم تقادي هذه المخاطر عن طريق التأكد من أن متوسط عائد الاستثمار يفوق معدل التضخم على الأقل، بالإضافة إلى توجيه جزء من استثمارات الصندوق في أدوات استثمارية قصيرة الأجل ذات عائد متغير.

## ٨. مخاطر الاستدعاء أو السداد المعجل:

مخاطر استدعاء جزء أو كل السندات وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط الجهة المصدرة للسندات حيث أن ذلك يزيد من احتمالية عدم حصول المستثمر على العائد المنتظر نتيجة استدعاء الشركة أو الجهة المصدرة للسندات مما يؤثر على الأرباح الاستثمارية. وسيتم تجنبها عن طريق التدقيق الجيد في اختيار السندات التي يتم الاستثمار فيها وتحديد الحد الأدنى المقبول للتصنيف الائتماني للشركات المصدرة لتلك السندات، كما أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة بنشرات الاكتتاب سلفاً عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية.

## ٩. مخاطر العمليات:

المخاطر التي تنتج عن الأخطاء أثناء تنفيذ أو تسوية أوامر البيع والشراء نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط أو عدم نزاهة أحد أطراف العملية أو عدم بذل عناية الرجل الحريص مما يترتب عليه تأخر سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير. وسيتم تجنبها عن طريق اتباع الصندوق سياسة الدفع عند الاستلام وذلك باستثناء عمليات الاكتتاب والتي تتطلب أن يتم الحصول على المستحقة من قبل عملية التسليم. أما في حالة البيع فسيتم عند التسليم عند الحصول على المبالغ المستحقة.

مركز الرئيس

م. ك.

MW



#### ١٠. مخاطر الارتباط وعدم التنوع والتركيز:

ارتباط أسعار الأسهم ببعضها في أحد القطاعات أو تركيز الاستثمارات في أسهم شركات أو قطاعات محدودة، مرتبط كل منها بالآخر ويتأثر أداؤها بنفس العوامل. وسيتم مواجهتها بالمتابعة اليومية لنسب الاستثمار في الأدوات والأوراق المالية بالصندوق، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة بحيث لا تزيد نسبة الاستثمار في القطاع الواحد عن ٢٠% من صافي أصول الصندوق كما لا تزيد نسبة استثماره في الأوراق المالية الصادرة من مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من صافي أصول الصندوق.

#### ١١. مخاطر المعلومات:

المخاطر في عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. وحيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن السوق وأدوات الاستثمار المتاحة فهو أقدر على تقييم وتوقع أداء الشركات بالإضافة إلى الإطلاع على البحوث عن الحالة الاقتصادية وحالة الشركات بحيث يتقاضي القرارات الخاطئة وتجنب مخاطر المعلومات.

#### ١٢. مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمارات. وسيتم مواجهتها من خلال متابعة اللوائح والقوانين والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الاستثماري للصندوق.

#### ١٣. مخاطر التقييم:

حيث أن الاستثمارات تقيم بالقيمة السوقية أو على أساس آخر سعر تداول فإن ذلك قد يتسبب في بعض الخسائر للمستثمر بسبب التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للأوراق المالية والقيمة العادلة لها خصوصاً في حالة تقييم الأوراق المالية التي لا تتمتع بسهولة مرتفعة ولذلك قد لا يعكس آخر سعر تداول القيمة العادلة للاستثمار وحيث أن مدير الاستثمار سوف يركز استثماراته قدر المستطاع في أدوات استثمارية مرتفعة السيولة يتم التداول عليها بشكل يومي أو شبه يومي والتي لا تسرى عليها مخاطر التقييم فإنه بذلك يخفض درجة مخاطر التقييم قدر المستطاع.

#### ١٤. مخاطر التوقيت:

تتمثل في اختيار توقيت شراء وبيع الأوراق المالية فالشراء عند وصول السوق إلى القمة أو عند بداية هبوط السوق ينطوي على قدر أكبر من المخاطرة مقارنة بالشراء في بداية صعود السوق والعكس صحيح في حالة البيع. ونظراً لما يتمتع به مدير الاستثمار من خبرات وما يقوم به من دراسات فإنه يستطيع الحد من آثار مخاطر التوقيت قدر المستطاع.

#### ١٥. مخاطر التغيرات السياسية:

تنعكس الحالة السياسية للدولة على أداء أسواق المال بهذه الدولة وتنتج هذه المخاطر عن تغيير السياسات في الدولة التي يستثمر فيها الصندوق مما قد تؤدي تلك التغيرات وعدم الاستقرار في الحياة السياسية إلى تذبذب أداء أسواق الأوراق المالية مما يترتب عليه تأثير الأرباح والعوائد الاستثمارية، وفي الغالب تكون أسواق الأسهم أكثر تأثراً بالتغيرات السياسية من أسواق الأدوات ذات العائد الثابت ولكن مدير الاستثمار علي دراية واسعة من خلال اتصالاته على الأبحاث المحلية والعالمية، تمكنه من توقع التغيرات السياسية المستقبلية قدر المستطاع والتأقلم معها بشكل يضمن تقليل مخاطر التغيرات السياسية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق.

#### ١٦. مخاطر ظروف القاهرة عامة:

وهي مثل حدوث اضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد و بدرجة تؤدي إلى إيقاف التداول على سوق الأوراق المالية وكذلك القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى وقف عمليات الاسترداد أو الاسترداد الجزئي طبقاً لأحكام المادة (١٥٩) من لائحة القانون ١٩٩٢/٩٥، وهو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال أسبابها

Qatar National

Asset Management

٣١٢

١١



## البند الثامن: المستثمر المخاطب بالنشرة

هذا الصندوق يتيح للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، الراغبين في الاستفادة من مزايا الاستثمار في الصناديق ذات العائد الدوري، وعلى استعداد لتحمل المخاطر المرتبطة بالصندوق، الاكتتاب في /شراء وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.

وتجدر الإشارة إلي أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها قد يعرض رأس المال إلي بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها (والسابق الإشارة لها في البند السابع والخاص بالمخاطر) واحتمال تحقق أي من هذه المخاطر، ومن ثم بناء قراره باستثمار أمواله في هذا الصندوق بناءً علي ذلك يناسب هذا النوع من الاستثمار:

- المستثمر الراغب في تنويع استثماراته في سوق المال.
- المستثمر الراغب في تقبل درجة مخاطر متوسطة مقابل عائد يتناسب وهذه الدرجة من الخاطر علي المدى المتوسط والطويل.

## البند التاسع: أصول وموجودات الصندوق

### الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة:

طبقاً للمادة ١٧٦ من اللائحة التنفيذية فإن أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته تكون مستقلة ومفروزة عن أموال الجهة المؤسسة ، وتفرد لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.

### معالجة أثر الاسترداد:

يقتصر نطاق التزام الصندوق تجاه طلبات استرداد قيمة وثيقة الاستثمار علي الوفاء لهم من واقع صافي موجودات الصندوق بعد سداد التزاماته تجاه الغير.

### الرجوع إلي موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة:

- لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق إلي موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو البنك المصدر أو يديرها مدير الاستثمار.
- في حالة قيام الصندوق بالاستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع علي أصول هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.

### إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

- تلتزم الجهة المؤسسة والتي تتولى عمليات الشراء والاسترداد بإمساك سجلات إلكترونية يثبت فيها ملكية وثائق الصندوق
- تلتزم الجهة المؤسسة التي تتولى عمليات الشراء والاسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الإلكترونية
- تقوم الجهة المؤسسة التي تتولى عمليات الشراء والاسترداد ومثلية الاكتتاب بموافقة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الآلي بالبيانات الخاصة بالمكتتبين و المشتريين و مستردي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية
- تقوم الجهة المؤسسة التي تتولى عمليات الشراء والاسترداد ومثلية الاكتتاب بموافقة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد
- تلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة علي ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه
- للهيئة حق الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما
- يحتفظ مدير الاستثمار بالدفاتر المحاسبية المتعلقة بنشاط الصندوق والتي تخضع جميعها إلي الفحص من قبل مراقبي

المركز الرئيسي

م.ك

HN

١٢



**الأصول الثابتة للصندوق:**  
لا يوجد أي أصول ثابتة/استثمارية لدي الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط، سوى المبلغ المجنب المستثمر من البنك المؤسس.

**حقوق وريثة صاحب الوثيقة:**  
طبقاً للمادة (١٥٢) من اللائحة التنفيذية لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو تجنيد أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق اختصاص عليها، حيث لا يجوز لهم بأية حجة كانت - أن يطالبوا بوضع الأختام على دفاتر الصندوق أو الحجز على ممتلكاته أو أن يطلبوا قسمته أو بيعه جملة لعدم إمكان القسمة ولا يجوز لهم أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الصندوق ويجب عليهم في استعمال حقوقهم في التعويل على قوائم جرد الصندوق وحساباته المعلنة وفي هذا الصدد تحتفظ الجهة المؤسسة بالسجلات والحسابات المتعلقة بموجودات والتزامات وإيرادات ومصروفات الصندوق التي تخضع جميعها إلى المراجعة من قبل مراقبي حسابات.

**حقوق حامل الوثيقة عند التصفية:**  
تعالج طبقاً للبند الثالث والعشرون من هذه النشرة والخاص بالتصفية.

### البند العاشر: الجهة المؤسسة والإشراف على الصندوق

تأسس بنك قطر الوطني الأهلي في مصر سنة ١٩٧٨ كشركة مساهمة مصرية تحت اسم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال وفقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، سجل تجاري رقم ١٨٨٨٩٤ و مقره الرئيسي ٥ شارع شامبليون - قسم قصر النيل - محافظة القاهرة والخاضع لإشراف البنك المركزي المصري ، بصفته مؤسس الصندوق طبقاً لأحكام القانون.

وبناء على قرار السيد الدكتور/ رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٣ بشأن الموافقة على تعديل اسم البنك من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال ليصبح بنك قطر الوطني الأهلي وعقب موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١٤ على تعديل أسماء الصناديق المؤسسة من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال لتصبح باسم بنك قطر الوطني الأهلي فقد أصبح اسم الصندوق على النحو الموضح بالبند الثالث من هذه النشرة

ويبلغ عدد فروع البنك ما يزيد عن ١٨٥ فرع تغطي معظم أنحاء جمهورية مصر العربية ويعمل بالبنك ما يزيد عن ٥٠٠٠ موظفاً ، كما يبلغ رأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ٦,٤٥ مليار جنيه مصري بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ .

وينتمي البنك لمجموعة بنك قطر الوطني والتي تعد أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا حيث تتواجد المجموعة من خلال فروعها وشركائها التابعة و الشقيقة في أكثر من ٢٦ دولة حول العالم ، وتقدم أحدث الخدمات المصرفية لعملائها عبر أكثر من ٦١٥ فرعاً و مكتب تمثيل ، بالإضافة إلى شبكة صراف آلي تتجاوز ١,٣١٠ ماكينة ، ويعمل بها ما يقارب ١٤,٥٠٠ موظفاً

#### هيكل المساهمين:

النسبة	بيان
٩٧,١٢%	مجموعة بنك قطر الوطني
٢,٨٨%	آخرون
١٠٠%	إجمالي

Asset Management

م.ك

HN



## مجلس إدارة البنك:

يتكون مجلس إدارة بنك قطر الوطني الأهلي من:

السيد الأستاذ / محمد عثمان الديب	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
السيد الأستاذ / عبد الله مبارك آل خليفة	عضو مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / علي راشد المهدي	عضو مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / رمزي مرعي	عضو مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / جرانت اريك لوين	عضو مجلس الإدارة
السيدة الأستاذة / هبة علي غيث التميمي	عضو مجلس الإدارة
السيد الأستاذ/ طارق عبد الرؤوف مجدي فايد	عضو مجلس الإدارة
السيدة الأستاذة/ نور محمد النعيمي	عضو مجلس الإدارة
السيد الأستاذ/ عادل علي المالكي	عضو مجلس الإدارة

## التزامات الجهة المؤسسة تجاه الصندوق:

أولاً/ التزامات مجلس إدارة الجهة المؤسسة طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية:

- 1- يختص مجلس إدارة الجهة المؤسسة باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (162) من ذات اللائحة التنفيذية، ومن أهمها:
  - التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقبي حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق
  - تشكيل لجنة الاشراف على الصندوق.
  - التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته، ولا يجوز له اتخاذ قرار يعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق

## ثانياً/ التزامات الجهة المؤسسة بصفتها متلقي الاكتتاب والشراء والاسترداد:

- بالإضافة إلى المهام المشار إليها بالبند (٩) من هذه النشرة والخاص بإسكاف السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله، يلتزم بنك قطر الوطني الأهلي (بصفته الجهة المؤسسة) وهو أحد البنوك المرخص لها بتلقي طلبات الاكتتاب/الشراء والاسترداد بما يلي:
- توفير الربط الآلي بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة ( المادة ١٥٨ من اللائحة التنفيذية)
  - الالتزام بالإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية على أن يوضح في هذه الإعلانات المزايا النسبية التي تحفز العملاء على شراء وثائق الصندوق.
  - الالتزام بتلقي طلبات الشراء والاسترداد علي ان يتم تنفيذ تلك الطلبات على اساس الشروط المشار إليها بالبند (السابع عشر) من هذه النشرة والخاص بالشراء والاسترداد.
  - القيام بكافة الأعمال الإدارية المرتبطة بشراء الوثائق واستردادها من قبل حملة الوثائق وكذلك أضافتها أو خصمها على حساب عملاء البنك الراغبين في الاستثمار في الصندوق و تعليقاتها على حساب الصندوق.
  - الالتزام بإخطار مدير الاستثمار و شركة خدمات الإدارة بعدد الوثائق في نهاية كل يوم عمل مصرفي
  - الالتزام بنشر سعر الوثيقة في يوم العمل الثالث من كل أسبوع (وهذا السعر يمثل قيمة الوثيقة في نهاية يوم العمل الأول من كل اسبوع وهو السعر الفعلي الذي يتم استخدامه في تنفيذ عمليات الشراء والاسترداد) في جريدة صباحية يومية واسعة الإنتشار علي أن يتحمل الصندوق مصاريف هذا الإعلان الأسبوعي، فضلاً عن الإعلان عنها في كافة فروع البنك طوال أيام العمل المصرفي.

Beltona

١٤

Asset Management





٩. الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.
١٠. التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
١١. الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الاستثمار تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
١٢. اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية.
١٣. وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

### السند الحادي عشر: مراقبة حسابات الصندوق

طبقاً لأحكام المادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقدمين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكونا مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الاستثمار وأي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق. وبناءً عليه فقد تم تعيين كل من

- ١- الأستاذ / وفيق الفريد رياض حنا  
مكتب: صالح وبرسوم وعبد العزيز (ديلويت)  
مسجل بسجل المراجعين والمحاسبين تحت رقم ٩١٧٦.  
ومسجل بسجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار بالهيئة تحت رقم ١٢٢.  
العنوان: أبراج النائل سيتي - البرج الجنوبي - ١٢٠٠٥ كورنيش النيل - رملة بولاق ، محافظة القاهرة ، جمهورية مصر العربية.  
التليفون: ٢٤٦١٩٩٠٩

كما يقوم مراقب الحسابات الأستاذ / وفيق الفريد رياض حنا بمراجعة صندوق "صندوق استثمار بلتون للأسهم المتداولة" طبقاً لأحكام المادة (٤٠) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢

- ٢- الأستاذ / اشرف محمد محمد اسماعيل  
مكتب: المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (إرنست ويونغ)  
مسجل بسجل المراجعين والمحاسبين تحت رقم ٩٣٨٠.  
ومسجل بسجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار بالهيئة تحت رقم ١٠٢.  
العنوان: برج راما ، القطامية ، محافظة القاهرة ، جمهورية مصر العربية.  
التليفون: ٢٧٢٦٠٢٦٠

كما يقوم مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف محمد محمد اسماعيل بمراجعة صندوق "صندوق استثمار البنك التجاري الدولي الرابع ذو العائد التراكمي حماية" طبقاً لأحكام المادة (٤٠) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢

ويقر كل منهما وكذا لجنة الاشراف على الصندوق المسنولة عن تعيينهما باستيفانهما لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار اليها بالمادة (١٦٨) من اللائحة

#### التزامات مراقبي الحسابات:

- ١- يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الاول من السنة المالية التالية مرفقا بها تقريراً عن نتيجة مراجعتها موضحاً به اوجه الخلاف بينهما ان وجد و يلتزم كل مراقب على حدى بان يعد تقريراً سنوياً يتضمن النتائج والملاحظات التي انتهى اليها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية.
- ٢- يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بإجراء فحص دوري محدود كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق و التقارير ربع السنوية عن نشاط الصندوق وإنتاج أعماله عن هذه الفترة وبتعيين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم



أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماثيا مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.

٣- يلتزم مراقبا الحسابات بإجراء فحص شامل على القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيئا عما اذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير.

يكون لكل من مراقبي الحسابات الحق في الاطلاع علي دفاتر الصندوق وطلب البيانات و الإيضاحات و تحقيق الموجودات ويلتزم كل منهما بمعايير المراجعة المصرية و بإعداد تقرير بنتائج المراجعة . ويجب ان يعد مراقبا الحسابات تقريرا مشتركاً و في حالة الاختلاف فيما بينهما يتم توضيح اوجه الخلاف و وجهه نظر كل منهما

## البند الثاني عشر: مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار (يطلق عليها اسم مدير استثمار) فقد عهدت الجهة المؤسسة بإدارة الصندوق إلى شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار وبياناتها على النحو التالي:

مقر الشركة : أبراج النيل، البرج الجنوبي، الدور السابع، ٢٠٠٥ أ - رملة بولاق، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الشكل القانوني لشركة مدير الاستثمار :  
شركة مساهمة مصرية تم تأسيسها وفقاً لأحكام القانون ومرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بترخيص رقم (٣١٩) بتاريخ ٢٠٠٤/١/٦

رقم وتاريخ التأسيس بالسجل التجاري :  
رقم ٦٣٠٧ بتاريخ ديسمبر ٢٠١٣.

تاريخ التعاقد بين الصندوق ومدير الاستثمار : 22/9/2010

يتمثل هيكل مساهميتها في كل من:

شركة بلتون المالية القابضة: ٩٧,٥%  
شركة بلتون للترويج وتغطية الاكتتاب: ١,٢٥%  
شركة بلتون لتداول الأوراق المالية: ١,٢٥%

يتشكل مجلس إدارة الشركة من كل من:

الأستاذ/ ماجد شوقي سوريال ..... رئيس مجلس الإدارة  
الأستاذ/ كريم نعمة ..... العضو المنتدب  
الأستاذة/ ياسمين إسماعيل علي ذكي ..... عضو مجلس إدارة  
الأستاذة/ داليا محمود شفيق ..... عضو مجلس  
الأستاذ/ عمر العادل ..... عضو مجلس

مدى استقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

في ضوء ما سبق يقر مدير الاستثمار عن استقلاليته عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة

مدير محفظة الصندوق:

قامت الشركة بتعيين كلاً من الأستاذة / داليا شفيق - مدير قطاع الأسهم والأستاذة/ هبة أسامة - مدير محفظة الدخل الثابت كمديرين لمحفظة الصندوق

Asset Management

MIC

HW





### خبرات الشركة:

شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار هي شركة متخصصة في مجال إدارة الأصول يتعدى حجم الأصول تحت إدارتها العشرين مليار جنيه مصري. وتقوم الشركة بإدارة صناديق ومحافظ استثمارية تستثمر أصولها محلياً وإقليمياً في منطقة الشرق الأوسط.

### الخبرات السابقة لمديري المحفظة:

#### الأستاذة/ داليا شفيق

مدير إدارة إستثمارات الأسهم بشركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار. إنضمت الأستاذة داليا إلى شركة بلتون المالية في أكتوبر ٢٠١٢. شغلت الأستاذة داليا منصب العضو المنتدب ورئيس مجلس إدارة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار بأصول تحت الإدارة تتعدى ٩ مليار جنيه مصري في إستثمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كانت مديرة صندوق المجموعة المالية - هيرميس المصري والذي صنّف كأفضل صندوق من حيث الأداء من صحيفة International Herald Tribune في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. شاركت أيضاً في إعادة هيكلة السياسة الإستثمارية للشركة على نطاق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. قبل ذلك، شغلت أيضاً منصب مدير إستثمار للصناديق المصرية بالإضافة إلى عدة صناديق سيادية بالمنطقة. حصلت على ماجستير إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة

#### هبة أسامة

مدير صناديق أسواق النقد والعائد الثابت. انضمت الأستاذة هبة أسامة إلى شركة بلتون المالية عام ٢٠٠٦. قبل ذلك شغلت منصب محللة مالية لعدة قطاعات تتضمن الاتصالات والغزل والنسيج والمقاولات بشركة بلتون للأبحاث. حاصله على شهادة CFA LEVEL I وجاري الحصول على level 2 حصلت على بكالوريوس إدارة الأعمال بتخصص في المالية والتسويق عام ٢٠٠٥.

### أسماء الصناديق الأخرى التي تديرها الشركة:

صندوق استثمار بنك قناة السويس الثاني للأسهم (أجيال).  
صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية النقدية للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي بالجنية المصري (مزايا).  
صندوق استثمار بنك أتس أس بي سي مصر للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي (كل يوم).  
صندوق استثمار البنك العربي النقدي بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي (يوماتي).  
صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية النقدية للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي "  
صندوق استثمار شركة صناديق المؤشرات (EGX 30 INDEX ETF)  
صندوق استثمار مصرف أبو ظبي الإسلامي-مصر النقدي ذو العائد اليومي التراكمي متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية

### المراقب الداخلي لمدير الاستثمار:

الأستاذة / سالي سيد محمد خطاب

العنوان: ١٢٠٠٥ كورنيش النيل - أبراج النيل سيتي - رملة بولاق

التليفون: ٣٣٠٨١٩٢٥

### التزامات المراقب الداخلي:

- ١) الاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهة هذه الشكاوى.
- ٢) إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.

Account Management

M.K

M.W



٣. إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون وأي مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يتم مدير الاستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

#### ضمانات مدير الاستثمار:

- إنه مدير استثمار مسجل لدى الهيئة بترخيص رقم (٣١٩) بتاريخ ٢٠٠٤/١/٦.
- إنه يملك الخبرة الكافية لتحقيق أهداف الصندوق وفقاً للالتزامات المذكورة في هذه النشرة.
- أن موظفيه لديهم الخبرة الكافية المطلوبة لتعظيم عائد الصندوق مع مراعاة الحفاظ على مستوى السيولة المطلوب.
- إنه يحتفظ بالملاءة القانونية اللازمة لمزاولة نشاطه بما يحقق ضمان الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق، وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن.
- أنه سيقوم بإعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية بالإضافة إلى إعداد تقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله متضمنة البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق.

#### التزامات مدير الاستثمار:

##### أولاً/ الالتزامات القانونية على مدير الاستثمار:

1. على مدير الاستثمار الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلي:
2. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
3. مراعاة الالتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
4. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة استثماراته.
5. امسك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
6. إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها لمجلس إدارة شركة الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبي حسابات الصندوق المقيدين بالسجل المعد لذلك بالهيئة.
7. إخطار كل من الهيئة ومجلس إدارة الصندوق (لجنة الإشراف) بأي تجاوز لحدود أو ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في القانون أو في هذه النشرة فور حدوثها وإزالة أسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الاستثمار أن يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
8. موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي.
9. وفي جميع الأحوال يلتزم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل الحرص في إدارته لاستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء.

##### ثانياً/ المحظورات القانونية على مدير الاستثمار:

1. يحظر على مدير الاستثمار اتخاذ أي إجراء أو إبرام أي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصالحته أو مصلحة أي صندوق آخر يديره أو مصلحة المساهمين في الصندوق أو المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً للأحكام الواردة بهذا البند (البند السادس عشر والخاص بجماعة حملة الوثائق).
2. البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له إيداع أموال الاكتتاب في احد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
3. شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة وذلك إلا للحالات والحدود التي تضعها الهيئة و البنك المركزي المصري.
4. استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
5. استثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة فيما عدا صناديق الملكية الخاصة، أو الصناديق العقارية أو صناديق رأس المال المخاطر.
6. استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره، إلا في حالة الصناديق القابضة أو



٧. تنفيذ العمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
٨. التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
٩. القيام بأية اعمال او تصرفات لا تهدف الا الى زيادة العمولات او المصروفات او الاتعاب او الى تحقيق كسب او ميزه له او لمديره او العاملين به.
١٠. طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب.
١١. نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.

وفي جميع الاحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأي من الأعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الإخلال باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق.

#### سلطات مدير الاستثمار:-

- توقيع العقود بالنيابة عن الصندوق تحقيقاً لمصلحة الصندوق والسياسة الاستثمارية الواردة بهذه النشرة على سبيل المثال وليس الحصر عقد أمناء الحفظ وعقود التسويق
- إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.
- ربط وفك الودائع البنكية وفتح وإقفال الحسابات باسم الصندوق لدى البنك أو لدى أي بنك آخر خاضع لإشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة منه.
- إجراء كافة أنواع التصرفات المتعلقة باستثمارات الصندوق

### البند الثالث عشر: شركة خدمات الإدارة

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام خدمات الإدارة إلى جهة ذات خبرة في هذا المجال فقد عهدت الجهة المؤسسة إلى الشركة الإلكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار وبياناتها على النحو التالي:

**مقر الشركة:** ٢ شارع وادي النيل-المهندسين ، محافظة الجيزة، جمهورية مصر العربية  
الشكل القانوني والترخيص: شركة مساهمة مصرية، خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمرخص لها بترخيص رقم (٦٠٩) بتاريخ ٢٠١٠/١١/١١ للقيام بمهام خدمات الإدارة.

تاريخ التعاقد: ٢٤ أغسطس ٢٠١٤

#### يتمثل هيكل مساهميتها في كل من:

شركة بلتون المالية القابضة	٢٠,٠٠%
شركة فوراى كابيتال للاستثمار	٢٦,٦٧%
الأستاذ / حسين أحمد عمر	٢٥,٠٠%
الأستاذ / يحيى أحمد عمر	٢٥,٠٠%
الأستاذ / أحمد حسين عبد المجيد عمر	٣,٣٣%

#### يتشكل مجلس إدارة شركة خدمات الإدارة من كل من:

الأستاذة/ شرين فتحي فاضل	عضو مجلس إدارة والعضو المنتدب
الأستاذة / منى عادل بركات	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ / أحمد حسين عبد المجيد عمر	عضو مجلس إدارة
الأستاذ/ محمد عبد المنعم عمران	عضو مجلس إدارة (عضو غير تنفيذي مستقل)
الأستاذة/ ياسمين إبراهيم حسن	عضو مجلس إدارة (عضو غير تنفيذي مستقل)

ويقر كلا من البنك (بصفته الجهة المؤسسة للصندوق) ومدير الاستثمار بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والبنك ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط عمل تلك الشركات وتلتزم الشركة بجميع الالتزامات والضوابط الواردة باللائحة وكذلك مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٩.

٢٠١٤/١١/١١

م.ك

١١/١١



### التزامات شركة خدمات الادارة وفقاً للقانون:

- ١- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة للصندوق ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
- ٢- حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق.
- ٣- قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق.
- ٤- الالتزام بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٣٠ لعام ٢٠١٤ بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الادارة لصادف أصول الصندوق.
- ٥- إعداد وحفظ سجل ألي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:
  - أ- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
  - ب- تاريخ القيد في السجل الألي.
  - ج- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
  - د- بيان عمليات الاكتتاب/الشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
  - هـ- عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق.

وفي جميع الاحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق.

### البند الرابع عشر: أمين الحفظ

طبقاً للمادة (٣٨) من القانون ١٩٩٢/٩٥ ، وفي ضوء الشروط المنصوص عليها بالمادة (١٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون وفقاً للتعديلات الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ ، فقد تم التعاقد مع البنك المؤسس ( بنك قطر الوطني الأهلي ) كأمين حفظ للصندوق وهو أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري والمرخص له بذلك النشاط من الهيئة بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ في ضوء توافر فيه الاستقلالية عن مدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة.

#### التزامات أمين الحفظ:

- الالتزام بحفظ الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
- الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة اشهر عن هذه الاوراق المالية للهيئة.
- الالتزام بتحصيل توزيعات الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن

ويتعهد بنك قطر الوطني الأهلي بصفته أمين الحفظ للصندوق بتوافر كافة الشروط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٤ في الوقت الحالي وطوال فترة التعاقد مع امين الحفظ

كما تقر الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة بأن امين الحفظ مستقلا عن شركة إدارة الصندوق وكذلك شركة خدمات الإدارة طبقاً للمادة ١٦٥ من اللائحة التنفيذية.

### البند الخامس عشر: الاكتتاب في الوثائق

#### ١- أحقية الاستثمار:

يجوز للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين الاكتتاب في (شراء) وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة، ويتم فتح حساب للعميل المكتتب في الصندوق تلقائياً بعد دفع المصاريف الإدارية اللازمة لذلك إن لم يكن من عملاء البنك وينطبق على كافة المستثمرين بالصندوق كافة الشروط والأحكام المرتبطة بمبدأ " أعراف عميلك".

٢- الجهة المختصة بالإفصاح عن الاكتتاب في الصندوق:  
الحد الأدنى للاكتتاب ١٠٠٠٠٠ (مائة) وثيقة بقيمة ١٠٠٠٠٠ (عشرة الاف) جنيه خلال الاكتتاب العام

٢١

QNB  
AL AHLI  
Head Office  
Qatar National Bank Alahli s.a.e

- يمكن الاكتتاب والاسترداد فيما بعد الاكتتاب العام بوثيقة واحدة بدون حد أدنى لا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق.

### ٣- القيمة الاسمية للوثيقة :

القيمة الاسمية للوثيقة هي ١٠٠ (مائة) جنيه مصري.

### ٤- كيفية الوفاء بالقيمة الشرائية:

يجب على كل مكتب (مشتري) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقداً بنفس عملة الصندوق فور التقدم للاكتتاب أو الشراء. ويتم الاكتتاب (الشراء) في وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق في الحساب الخاص بالعمل (المكتب أو المشتري) لدى البنك متلقي طلبات الاكتتاب/الشراء وهو بنك قطر الوطني الأهلي و فروعه المنتشرة في جمهورية مصر العربية علي أن يتسلم العميل إيصال اكتتاب يبين قيمة الوثائق المكتتب فيها وعددها وسعر الوثيقة.

### ٥- المدة المحددة لتلقي الاكتتاب:

يفتح باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء ١٥ (خمس عشرة) يوماً من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب في صحيفتين يوميتين احدهما علي الأقل باللغة العربية ولمدة شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي ١٠ (عشرة) أيام من فتح باب الاكتتاب، وقبل مضي المدة المحددة إذا تمت تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل

### ٦- طبيعه الوثيقة من حيث الإصدار:

تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الامر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

### ٧- الاكتتاب في /شراء وثائق الصندوق:

يتم الاكتتاب في/شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب مستخرج إلكتروني لشهادة الاكتتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب متضمنة البيانات المشار إليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية.

### ٨- تغطيه الاكتتاب:

- في حالة انتهاء المدة المحددة للاكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الاشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها أن تقرر الاكتفاء بما تم تغطيته على الا يقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق والا اعتبر الاكتتاب لاغياً، ويلتزم البنك متلقي الاكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الاكتتابات شاملة مصاريف الإصدار ان وجدت.
- وإذا زادت طلبات الاكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة، جاز لمدير الاستثمار تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بما يستوعب طلبات الاكتتاب الزائدة بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراعاة النسبة بين رأس مال الصندوق (المبلغ المجنب) والأموال المستثمرة فيه.
- في حالة زيادة طلبات الاكتتاب في وثائق الاستثمار عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام يتم توزيع هذه الوثائق على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به ( عدد الوثائق المطروحة على عدد الوثائق المكتتب فيها ) ويتم التصرف في الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين مع مراعاة الحد الأدنى الوارد في نشرة الاكتتاب.
- ويتم الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الاكتتاب.

## البند السادس عشر: جماعة حملة الوثائق

تتكون من حملة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال و اللائحة التنفيذية بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (٧٠)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية.

م. ك. م. ن.

م. ك.

م. ن.



### ٣. حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الاستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الاسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الاستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الاسترداد وفقاً لوسيلة الإخطار المحددة بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الاسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف.

ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الاسترداد

#### شراء الوثائق الأسبوعي :

١. يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة حتى الساعة الثانية ظهراً في يوم العمل المصرفي الأول من كل أسبوع لدي أي فرع من فروع البنك المؤسس على أن يتم شراء الوثائق للعميل وسداد قيمتها في يوم العمل المصرفي التالي ليوم تقديم طلب الشراء طبقاً لنصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الشراء.
٢. يتم شراء وثائق استثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراه في حساب المستثمر سجل حمله الوثائق لدى شركه خدمات الإدارة.
٣. لا تتحمل الوثيقة أي مصروفات أو عمولات شراء إضافية
٤. يكون للصندوق حق إصدار وثائق استثمار جديدة مع مراعاة أحكام المادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية و ضوابط الهيئة بشأن زيادة حجم الصندوق

### البند الثامن عشر: الاقتراض لمواجهة طلبات الاسترداد

#### يحظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الاسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- الحصول على موافقة لجنة الإشراف : يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الإشراف علي الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسهيل أي من استثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة
- أن لا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهر .
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناية الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق .

#### وكذا متى توافرت الشروط التالية:

- بعد استخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الاسترداد.
- انخفاض تكلفة الاقتراض عن تكلفة تسهيل استثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الاستثمار ويتم الموافقة عليه من لجنة الإشراف على الصندوق.
- يتم الاقتراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري

### البند التاسع عشر: التقييم الدوري

#### احتساب قيمة الوثيقة:

يتم احتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي ووفقاً للمعادلة التالية:  
(يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن أسعار الصرف المعلنة في البنك سيتم الاعتماد عليها لأغراض التقييم عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الصادرة بعملة أجنبية).

#### ١ - إجمالي القيم التالية

١. إجمالي النقدية بخزينة الصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
٢. إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
٣. يضاف إليها قيمة الاستثمار في الأوراق المالية كالاتي:



- أوراق مالية مقيدة بالبورصة المصرية أو شهادات الإيداع الدولية للشركات المصرية المقيدة بالبورصات العالمية على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم. على أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم هذه الأوراق المالية بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يتجاوز ١٠% من هذا السعر.
- يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الأخرى على أساس آخر قيمة استردادية معلنة.
- يتم تقييم الأوراق المالية بالعملة الأجنبية عن طريق استخدام أسعار الصرف المعلنة في البنك عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.
- قيمة أذون الخزانة مقومة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها العائد المستحق من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحتسب على أساس سعر الشراء.
- قيمة شهادات الإيداع البنكية مقومة طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء وآخر كوبون أيهما أقرب وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات الحكومية مقومة طبقاً لسعر الإقفال الصافي (سعر الإقفال بعد خصم العائد المستحق عن الفترة من آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها العائد المستحق عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات غير الحكومية التي تصدرها الشركات مقومة طبقاً لسعر الإقفال الصافي مضافاً إليها العائد المستحق عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم. على أنه يجوز في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهر أن تقيم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يتجاوز ١٠% من هذا السعر.
- يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

#### ب- يخصم من إجمالي القيم السابقة ما يلي:

١. إجمالي الإلتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
٢. حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة نشونها.
٣. المخصصات التي يتم تكوينها خلال الفترة لمعالجة الإلتزامات المحتملة الناتجة عن أحداث ماضية غير محددة التوقيت والمقدار.
٤. نصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار والجهة المؤسسة ورسوم حفظ الأوراق المالية وعمولات السمسرة وكذلك مصروفات النشر وأتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني وشركة خدمات الإدارة و أي مصروفات أخرى مماثلة كما هو مذكور في البند الرابع والعشرون والخاص بالأعباء المالية للصندوق، بالإضافة إلى مصروفات التأسيس وكذا نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
٥. مصروفات التأسيس وكافة المصروفات الإدارية اللازمة لبدء الصندوق والتي يجب تحميلها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

#### ج- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السابقين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنية) للبنك.

#### سياسة إهلاك واستهلاك الأصول:

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة إهلاكية ويتم تحميل مصروفات التأسيس خلال السنة المالية الأولى.

### البند العشرون: أرباح الصندوق والتوزيعات

#### أولاً: موقف توزيع الأرباح وموعدها، وكيفية إخطار حملة الوثائق بالأرباح المقرر توزيعها:

بالإضافة إلى حق المكتتب في استرداد الوثائق أسبوعياً وفي حالة تحقيق أرباح فإنه يجوز أن يقوم الصندوق بتوزيع جزء من الأرباح المحققة بصفة دورية سنوية علي أن تتحدد نسبة التوزيع وفقاً لما تراه لمدير الاستثمار و الجهة المؤسسة وبناءً على تقييم صادر من شركة خدمات الإدارة ما لم يزد بشأنه أي تحفظ من مراقب الحسابات يؤثر على قيمة التوزيعات، على أن يعاد استثمار الأرباح المرحلة في الصندوق، ويمكن أن يكون التوزيع في صورة وثائق مجانية أو في صورة توزيع نقدي وتجنب التوزيعات النقدية في حساب مستقل لدى أحد فروع البنك فور صدور قرار التوزيع الذي يتم الإعلان عنه في أحد الصحف اليومية وتضاف في حساب كل مستثمر على حدة طرف البنك في نفس اليوم.

ويعتد مجلس إدارة الجهة المؤسسة (الكلد اليابس) الجمعية العامة) قواعد توزيعات الأرباح



## ثانياً: كيفية التوصل لأرباح الصندوق من واقع مراحل وعناصر قائمة الدخل:

### أرباح الصندوق:

- يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية علي أن تتضمن أرباح الصندوق علي الأخص الإيرادات التالية:
- التوزيعات المحصلة نقداً أو عيناً والمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
  - العوائد المستحقة (المحصلة وغير المحصلة) وأي عوائد أخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار أموال الصندوق.
  - الأرباح (الخسائر) الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار بالصناديق أخرى.
  - الأرباح (الخسائر) الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق الاستثمار صناديق أخرى.

### يخصم من ذلك:

- مصروفات الدعاية والإعلان والنشر.
- أتعاب مدير الاستثمار والجهة المؤسسة وأي أتعاب أخرى (كما هو مذكور في البند الرابع والعشرون من هذه النشرة والخاص بالأعباء المالية للصندوق).
- نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية بما لا يجاوز ٢% من صافي أصول الصندوق كذلك مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية علي أن يتم خصمها مقابل مستندات فعلية.
- مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية.
- المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة.

## البند الحادي والعشرون: وسائل تجنب تعارض المصالح

- مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ وعلى الأخص الواردة بالمادة (١٧٢) وكذا الأعمال المحظور على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (١٨٣ مكرر ٢٠) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند (الثاني عشر) من هذه النشرة :
- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.
  - الالتزام بالإفصاحات المشار إليها بالبند (الثاني والعشرون) من هذه النشرة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات
  - يلتزم مدير الاستثمار بعدم إجراء عمليات تداول باسمه وأصالح الصندوق من خلال أحد الأطراف المرتبطة به دون الإفصاح المسبق للجنة الإشراف على الصندوق والحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق ، علماً بأن جميع هذه المعاملات تتم وفقاً لنفس الشروط والأحكام المنظمة لتعاملات الصندوق لدي شركات التداول المختلفة بالسوق.
  - يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية ربع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوي العلاقة.

### تعامل الأطراف ذات العلاقة على وثائق الصندوق:

في ضوء ما تجيزه المادة (١٧٣) من اللائحة التنفيذية ونظمه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤) ، فيحق لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصندوق بعد طرحه على أن يتم الالتزام بالحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق مسبقاً والتقدم للهيئة للحصول على موافقتها مع الالتزام بكافة الضوابط الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٩ لسنة ٢٠١٤)

سوف يقوم مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف المرتبطة المعرفة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٤ عند الرغبة في استرداد الوثائق والمستحقات عليها أو المشتراة بتقديم طلب الاسترداد للبنك على أن يلتزم البنك بالانتقال

Asst

٧٠١٤

HN



مدة تقديم الطلب عن فترتين استرداد حتى يتم تنفيذ طلب استرداد الوثائق المكتتب فيها بواسطة مدير الاستثمار بذات الشروط الواردة بهذه النشرة.

## البند الثاني والعشرون: الإفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لاحكام المادة ( ١٧٠ ) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق وإستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق، وعلى الأخص ما يلي:

- ١- صافي قيمة أصول شركة الصندوق.
- ٢- عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الإسترشادية (إن وجدت).
- ٣- بيان بأى توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.

ثانياً: يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي نظراً أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة وحملة الوثائق وكذلك البورصة في حالة قيد وثائق الصندوق بها.

ثالثاً: يجب على الجهة المؤسسة أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- ١- تقارير ربع سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي يدها مدير الاستثمار، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق، وذلك كله وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة.
- ٢- القوائم المالية (التي أعدها مدير الاستثمار) وفقاً للنماذج التي تعدها الهيئة لهذا الغرض وتقرير الشركة ومراقبها حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة، والهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها أو تكليف جهة متخصصة بهذا الفحص، وتبلغ الهيئة الجهة المؤسسة بملاحظاتها، وتطلب تكليف مدير الاستثمار بإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، فإذا لم تستجيب الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار بذلك التزم الصندوق بنفقات نشر الهيئة لملاحظاتها والتعديلات التي طلبتها.
- ٣- يجب على الجهة المؤسسة نشر ملخص واف للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية، ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.

رابعاً/ الإفصاح عن اسعار الوثائق

- الاعلان عن سعر وثيقة الاستثمار يومياً داخل فروع الجهة المؤسسة على اساس اقبال يوم العمل السابق، بالإضافة الى امكانية الاستعلام من خلال الخط الساخن او الموقع الالكتروني للجهة المؤسسة والموضح في البند السادس والعشرون والخاص بمسئولي الاتصال
- يتم النشر مرة واحدة اسبوعياً بأحدي الصحف ويتحمل الصندوق مصاريف النشر

## البند الثالث والعشرون: إنهاء الصندوق والتصفية

ينقضي الصندوق في الحالات التالية:

- طبقاً للمادة (١٧٥) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.
- ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيه أصول الصندوق على اصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.
- وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في نشرة الاكتتاب.

Assad

١/٥

MW



و في مثل هذه الاحوال يجوز للجهة المؤسسة السير في إجراءات إنهاء الصندوق و ذلك بإرسال إشعار لحملة الوثائق، وفي جميع الأحوال لا يجوز وقف نشاط الصندوق أو تصفية عملياته إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة و ذلك بعد التثبت من أن الصندوق أبرأ ذمته نهائياً من التزاماته.

و في هذه الحالة تصفى موجودات الصندوق و تسدد التزاماته و توزع باقي عوائد هذه التصفية بعد اعتمادها من مراقبي حسابات الصندوق على حملة الوثائق بنسبة ما تمثله و تأنقهم إلى إجمالي الوثائق المصدرة من الصندوق على أن يتم ذلك خلال مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ الأتعار.

## البند الرابع والعشرون: الأعباء المالية

### أ. عمولات الجهة المؤسسة:

• العمولات الإدارية:  
يتقاضى البنك عمولات إدارية بواقع ٠,٥٠% (خمس في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، و تحسب هذه العمولة و تجنب يومياً و تدفع في آخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولات من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

### ب. أتعاب مدير الاستثمار

• أتعاب الإدارة:  
يستحق مدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع ٠,٣٥% (ثلاثة ونصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق حتي وصول الصندوق لحجم ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (مائتين وخمسون مليون) جنيه مصري وما يفوق هذا الحجم يستحق عليه لمدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع ٠,٣٠% (ثلاثة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، و تحسب هذه الأتعاب يومياً ثم تجنب و تدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر، على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية. ويلتزم مدير الاستثمار بتحمل كافة المصاريف و النفقات اللازمة لإدارة أعماله على الوجه المطلوب و لا يلتزم البنك أو الصندوق بتغطية أية مصاريف في هذا الشأن.

### • أتعاب حسن الأداء:

يتقاضى مدير الاستثمار أتعاب حسن أداء بواقع ٧% (سبعة في المائة) من صافي أرباح الصندوق السنوية التي تتوق عائد أنون الخزانة (٩١ يوم) + ١% أو ١١% (أحدى عشر في المائة) أيهما أعلى و تحسب هذه الأرباح على أساس مقارنة صافي قيمة الوثيقة في بداية ذات العام بقيمتها في نهاية العام، و تستحق هذه الأتعاب عندما يحقق الصندوق عائد علي العام يفوق الشرط الحدي خلال السنة المالية موضع التقييم بشرط ألا تقل القيمة السوقية المعلنة للوثائق في نهاية السنة عن قيمتها الاسمية أو قيمتها في بداية السنة أيهما أعلى و تستحق هذه الأتعاب و تدفع بعد اعتمادها من مراقبي الحسابات في نهاية العام.

### ج. عمولة الحفظ:

يتقاضى أمين الحفظ عمولة حفظ مركزي بواقع ٠,٢٥% (اثنان ونصف في الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق و المحفوظ بها لديه شاملة كافة الخدمات، تحسب هذه العمولة و تجنب يومياً و تدفع في آخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولات من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

### د. أتعاب شركة خدمات الإدارة:

تتقاضى شركة خدمات الإدارة عمولات بواقع ٠,٠٥% (نصف في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، و تحسب هذه العمولة و تجنب يومياً و تدفع في آخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

### هـ. مصروفات أخرى:

١. يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بمراقبي الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق والتي حددت بمبلغ ٧,٠٠٠ (سبعون ألف) جنيه مصري مناصفة بين مراقبي الحسابات  
٢. لا يتقاضى المستشار القانوني أتعاب نظير تمثيله للصندوق من الناحية القانونية



٣. يتحمل الصندوق الأتعاب المالية لأعضاء لجنة الإشراف بحد أقصى مبلغ ٩,٠٠٠ (تسعة آلاف جنيه مصري) سنوياً
٤. يتحمل الصندوق مصاريف تسويقية وبيعيه بحد أقصى ٠,٤% (أربعة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق ويتم سدادها مقابل المصروفات الفعلية.
٥. يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتم تحميلها خلال السنة المالية الأولى للصندوق على ألا تزيد عن ٢% من حجم الصندوق عند التأسيس.
٦. يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية للمستشار الضريبي نظير إعداد الإقرار الضريبي الخاص بالصندوق والتي حددت أتعابه بمبلغ ٢٠,٠٠٠ (عشرون ألف) جنيه مصري .
٧. يتحمل الصندوق المكافأة السنوية لممثل جماعة حملة الوثائق بحد أقصى مبلغ ٧,٠٠٠ (سبعة آلاف جنيه مصري لا غير) سنوياً

### البند الخامس والعشرون: الإقتراض بضمان وثائق الاستثمار

يجوز الجهة المؤسسة الموافقة على إقراض حملة الوثائق بضمان الوثائق التي يمتلكونها في الصندوق وذلك وفقاً لقواعد الإقراض المطبقة بالبنك والتعريف المصرفية السارية بالجهة المؤسسة وقت تقديم طلب الإقتراض.

### البند السادس والعشرون: أسماء وعناوين مسئولى الإتصال

الجهة المؤسسة، بنك قطر الوطني الأهلي، ويمثله:

الأستاذ / تامر حامد بندق- مدير إدارة أسواق رأس المال  
العنوان: ٥ شارع شامبليون، قسم قصر النيل - محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية.  
التليفون: ٢٧٧٠٧٠٠٠ - ٢٧٧٠٧٠١٧  
البريد الإلكتروني: [tamer.bondok@qnbalahli.com](mailto:tamer.bondok@qnbalahli.com)

مدير الاستثمار، شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار، ويمثلها:

إدارة علاقات العملاء  
التليفون: ٠٢٣٣٠٨١٩٠٠  
العنوان: ١٢٠٠٥ كورنيش النيل - أبراج النيل سيتي - البرج الجنوبي ، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية  
البريد الإلكتروني: [bammiddleoffice@beltonefinancial.com](mailto:bammiddleoffice@beltonefinancial.com)

### البند السابع والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

تم إعداد هذه النشرة بمعرفة كل من مدير الاستثمار والبنك المؤسسة وهما ضامنان لصحة ما يرد فيها من بيانات و معلومات وأنها تتفق مع مبادئ وأسس الاكتتاب العام الصادرة عن الهيئة.  
يجب على المستثمرين المتوقعين في هذا الاكتتاب القيام بدراسة شاملة للمخاطر التي قد يتعرضون لها من الاستثمار في الوثائق المعروضة والعلم بأن الاستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكسب دون أدنى مسؤولية على البنك أو مدير الاستثمار.

#### مدير الاستثمار

#### البنك

الأستاذ / كريم نعمه

الاسم: الأستاذ/ محمد عثمان إبراهيم الديب

العضو المنتدب

الصفة: رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار



*(Handwritten signature)*

الهيئة العامة  
لصناعة المالية  
رقم  
التسجيل  
التجاري

التوقيع:

### البند الثامن والعشرون: إقرار مراقبي الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار البنك الأهلي بنك قطر الوطني الأهلي الثاني ذو العائد الدوري التراكمي بالجنيه المصري "توازن" ونشهد أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

#### مراقب الحسابات

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة (ارنست ويونغ)  
الأستاذ / اشرف محمد محمد اسماعيل  
سجل مراقبي الهيئة رقم: ١٠٢

#### مراقب الحسابات

صالح وبرسوم وعبد العزيز (ديلويت).  
الأستاذ / وافي الفريد رياض حنا  
سجل مراقبي الهيئة رقم: ١٣٢

المكتب:

الإسم:

التوقيع:

### البند التاسع والعشرون: إقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار بنك قطر الوطني الأهلي الثاني ذو العائد الدوري التراكمي بالجنيه المصري "توازن" ونشهد أنها تتماشى مع أحكام القانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

الإسم: الأستاذ / مدحت مصطفى رفعت

التوقيع:



*(Handwritten signature)*

هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة ووجدت متماشية مع أحكام القانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها برقم (٣٩٧) بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجودى التجارية للنشاط موضوع النشر أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة.

QNB

Assess Management

*(Handwritten initials)*

